الفصل الخامس

الاستخدام المستند إلى المبادئ

توسيع الأمن من خلال الفرص

الاستخدام المستند إلى المبادئ
توسيع الأمن من خلال الفرص

كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم قدراتها ـ مع مراعاة التوافق مع مبادئها ـ لتحقيق مقاصدها العظيمة في الخارج؟ في حالة علاقات أمريكا مع جيرانها الدوليين، فإن استخدامها لقدراتها السياسية التي تشتمل على الدبلوماسية، والأحلاف، والاتفاقات، والتحالفات هو المنطلق الذي تبدأ منه.

نحن الآن وبعد أكثر من عقد من الزمان على انتهاء الحرب الباردة، قد أخفقنا في الوصول إلى معنى مفهوم شامل لدور أمريكا في ما بعد الحرب الباردة، في عالم مطالع القرن الحادي والعشرين. وطوال نصف قرن تقريباً كان مبدؤنا المنظِّم المركزي، الذي بنينا عليه سياستنا الخارجية وسياستنا الدفاعية على حد سواء، كان هو احتواء الشيوعية. والعالم الذي نعيش فيه الآن يستعصي على التبسيط والقابلية للتكهن الذي قدمته مثل تلك العقيدة. وحتى احتواء الشيوعية ترك سؤال كيف نحتوي الشيوعية بلا إجابة، وهو سؤال قسم بلادنا غالباً بعمق، ليس أقله ما كان من الانقسام بين أولئك الذين كانوا من أمثال هنري كيسنغر،

الذي دعا إلى استخدام القوة لترويج مصالحنا، وأولئك الذين كانوا من أمثال جيمي كارتر، الذي دعا إلى التمسك بحقوق الإنسان بوصفها تعريفاً مبيِّناً لقيمنا.

وبدلاً من أن تقوم الإدارة الحالية بتقديم أساس وهيكل جديدين لتعريف دور أمريكا في العالم وبيانه، فقد شرعت في مهمة استخدام القوة من غير إشارة خاصة إلى مبادئ أمريكا. أو بالأحرى، قد يكون من الأكثر دقة أن نقول: إن مقصدها المعلن من أجل استخدام قدرتها العسكرية من خلال العمل الاستباقي هو على ما يبدو أن أمريكا تمتلك التزاماً (ربما إلهياً؟) لتفرض الخير وتستأصل الشر. والتاريخ الأمريكي لا يكاد يقدم سابقة لمثل هذا المبدأ الديني المدّعَى للسياسة الخارجية. وتبريره هو الحرب على الإرهاب. وعقيدته هي أننا أقوياء بما فيه الكفاية إلى الحد الذي يجعلنا نفعل ما نشاء، وأولئك الذين ليسوا معنا فهم ضدنا. وكما نجد لمفاجأتنا وإحباطنا في احتلالنا للعراق، أن العالم المنقسم بحدة بين من هم مع الأمريكيين ومن هم ضدهم ليس هو العالم الذي يمكن أن يتحقق فيه أمن ولا حتى ما يشبه مظهر الأمن.

وزيادة على ما تقدم، فإن انشغال الإدارة بالقوة العسكرية بوصفها الملجأ الأول، بدل أن تكون الأخير، يؤدي إلى تأكّل أعظم ناحية من قوتنا – وهو الإعجاب الذي يكنه العالم

للشخصية الأمريكية وللأنظمة الأمريكية الاقتصادية والسياسية. نحن ندفع العالم إلى الازدهار، نحن أبطال المثل الأعلى للديمقراطية. نحن أكبر مصدر للتفاؤل والطاقة، والأمل. مواطنون كونيون بمئات الملايين يقولون ذلك، وفي الوقت الذي يختلفون فيه أحياناً، اختلافاً عنيفاً مع حكومة الولايات المتحدة، فهم يحترمون الشعب الأمريكي ويعجبون به. وإن تعريض ذلك الذخر من حسن النوايا الشخصية للخطر من خلال البقاء على حالة الحرب هو تبذير لمصدر من أقوى مصادرنا.

من الناحية التاريخية، نحن الأمة الثورية التي كانت في أحسن حالاتها عندما استخدمت خلُقها المتميز بالتجديد والقابلية للتلاؤم لمواجهة تحديات الزمن المتغير. فإذا أخذنا تراثنا الثوري بالاعتبار، فعلينا أن نرحب بالتجديد والتجريب الذي تقوم به الأمم الأخرى، لا أن نقاومه، فنُرى رجعيين ومناوئين للتغيير. ونحن جمهورية ديمقراطية تنضبط صلاحيات حكومتها وتتوازن بدستور مكتوب.

عندما نتصرف خارج هذه التعاريف لخلقنا، عندما نعرض، على سبيل المثال، خصائص قوة إمبراطورية، أو قوة شرطي مهيمن، أو شرطي كوكبي، سواء أكان ذلك في العراق أو في مكان آخر، أو عندما نلجأ إلى التلاعب أو الخداع أو المكيدة في تعاملاتنا مع أمم أخرى، وهو ما فعلناه مراراً وتكراراً في الحرب الباردة، فإننا بذلك نصير نوعاً ما آخر من الأمم غير الأمة التي

ندعي أننا نكونها. وعندما نفعل ذلك، فإننا دائماً ندفع ثمناً. وفي الحقيقة، نحن *نقلل* سلطتنا بصفتنا قائداً للعالم عندما نهجر مثلنا العليا أو نخرق مبادئنا.

وعلى السياسة الخارجية الأمريكية، وهي مبنية على المبادئ التي تعرفنا، أن تفصل الكلام عن الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين.

معايير وغايات للسلوك الكوكبي:

ضمن إطار المقاصد العظيمة العديدة من تحقيق الأمن، وخلق الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، فإن عدداً من الغايات المحددة – وهي الأهداف التي تمليها مقاصدنا العظيمة – تطرح نفسها، فنحن نرغب في إدامة علاقات الصداقة مع كل الأمم ذات النوايا الحسنة من خلال التجارة المفتوحة والدبلوماسية الصادقة، ونحن نسعى أيضاً إلى تعزيز مجتمع دولي مستقر متميز بالفرص المتاحة وحقوق الإنسان لأكبر عدد وبأقل عنف ممكن، ونحن نسعى إلى إخضاع القوى الهدامة ومنع تكاثر الأسلحة التي تستخدمها هذه القوى، ونحن نرغب في تعزيز الإشراف القيّم على بيئتنا الطبيعية المشتركة عالمياً وفي تعزيز المساءلة المتصلة بالأجيال نحو تلك البيئة، لأن هذه البيئة هي الواحة التي نعتمد عليها جميعنا في فضاء بلا حدود،

ونحن نسعى إلى تنظيم بيئة آمنة جديدة لدحر القوى المفكّكة للدولة والإرهاب الموجه من غير الدولة ونصون حسن الحال والأمن للأمريكيين في الوطن وفي الخارج، وأخيراً، نحن نرغب في أن نشترك في قيادة المجتمع العالمي وفي أن نقوده نحن عندما يكون ذلك ممكناً من دون الانغماس غير الضروري في خصومات وظُلامات قديمة.

في تحقيق مقاصدنا العظيمة، وفي تحقيق هذه الأهداف، ينبغي للمعايير التالية أن تهدي سلوكنا في العالم:

أحلافنا، القديم منها والجديد على حد سواء، يجب أن تتميز بالمساواة في المكانة، والمصالح المشتركة، والمسؤوليات المشتركة الكبيرة. والمشاركة في هذه الأحلاف لا ينبغي أن تتطلب منا أن نتنازل عن مبادئنا لحلول وسط.

ويجب علينا أن نسعى مع حلفائنا إلى منع إخفاق الدول، وإذا أخفقت، أن نسعى إلى تدبير إعادة هيكلتها سلمياً.

يجب علينا أن نستكشف مجالات جديدة يمكن فيها للتعاون الدولي أن يخفف الأعباء غير المتناسبة على الموارد الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة.

يجب أن نقاوم المخططات الإمبراطورية من الآخرين من دون أن نسعى نحن أنفسنا إلى الإمبراطورية.

يجب ألا نستخدم قدرتنا العسكرية إلا للدفاع عن أمتنا، وحماية مصالحنا المبررة، والوفاء بالتزامات تحالفنا، ومنع الهجوم الوشيك الذي لا يمكن تجنبه فقط.

ويجب ملاءمة تعريفنا الجديد للأمن مع عصر تتطور فيه طبيعة النزاع تطوراً سريعاً.

قوتنا الاقتصادية، وهي أكبر قوة تقليدية لنا، وهذا مفتوح للنقاش، يجب أن تستخدم للمساعدة على توسيع الفرص ولمساعدة المجتمعات المفتوحة على حد سواء لتلك الأمم التي تركت في الخلف.

وأخيراً، يجب علينا أن نشجع الديمقراطية الليبرالية – خصوصاً بين القوى الإقليمية التي قد تتصرف بوصفها نماذج يحتذى بها في مناطقها – ويشمل ذلك أشكالاً من الحكومة الديمقراطية التي يمكن أن تكون مختلفة في الخطة والهيكل عن ديمقراطيتنا.

الديمقراطية والقدرة السياسية:

يجب أن تكون أحلاف أمريكا مبنية على أكثر من مجرد وجود أعداء مشتركين ويجب أن تتطلب بشكل متزايد مشاركة أكثر عدالة في تحمل عبء صون الاستقرار. طوال الحرب الباردة كانت ممارستنا للضرورة الانتهازية النفعية مبنية على الاعتقاد بأن

عدو عدونا كان صديقنا. وهذا قادنا، على سبيل المثال، إلى دعم نظام حكم فاسد وقمعي في إيران إلى أن سقط حكم الشاه في العام 1979، وقادنا بعدئذ إلى دعم نظام حكم أخطر في بغداد في حرب الثمانينيات من 1980م ضد المحاربين الإيرانيين الذين أطاحوا عرش الشاه. وإذا كانت تلك السياسة الانتهازية النفعية قد خدمت مقاصدنا العظيمة في أي وقت فإنها لم تبق قادرة على أن تفعل ذلك. وزيادة على ما تقدم، فإن السياسة المبنية على الانتهازية النفعية هي ضد مبادئنا. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن دعم الولايات المتحدة للانقلاب العسكري في تشيلي ضد حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وعن إطاحة حكومة مصدق في إيران، ومحاولات الاغتيال المتكررة ضد فيدل كاسترو وقادة قوميين آخرين. إما أن تكون أعمالنا مستهدية بالمثل العليا لمجتمع ديمقراطي أو لا فتخسر الثقة بها من عالم يراقب بعناية.

في حربنا الحديثة ضد العراق، شكلنا أحلافاً مع بلد مثل اليمن الذي ينشغل رئيس دولته، علي عبد الله صالح، في استيراد صواريخ سكود من كوريا الشمالية ويتاجر بالسلاح في كل المنطقة. وهذا "الحليف" نفسه وقف إلى جانب العراق في الحرب السابقة في الخليج الفارسي وهو يفرض حالياً أن يسمح لنا بالتحقيق مع الجماعات المحاربة التي يعتقد أنها تؤوي خلايا القاعدة في بلده. وهو لا يظهر أياً من الصفات التي تعّرف بالقادة

الديمقراطيين. ومع ذلك فقد صار أفضل صديق جديد لنا بسبب بسيط واحد – لقد سمح لنا باستخدام أراضيه لمقاصد عسكرية. والثمن الذي سندفعه بعد أن تكون كلاب الحرب قد قيدت بالسلاسل، من التنازل عن مبادئنا لحلول وسط ومن النقد الفوري الوفير الذي ندفعه له بلا ريب، هو ثمن ما يزال ينتظر أن يأتي استحقاقه.

ولم يكن ذلك الثمن أوضح ما يكون منه في العراق نفسه، الذي زودناه نحن عن طيبة نفس بالقدرة على تصنيع عوامل الحرب الجرثومية والكيماوية في الثمانينيات من 1980م. بعد حرب الخليج الفارسي، وجد مفتشو الأمم المتحدة للأسلحة كميات من الكيمياويات وأجزاء الصواريخ مسماة بأسماء الشركات الأمريكية مثل يونيون كارباید وهنيول. وأعلن تقرير إخباري حديث:

"قصة تورط أمريكا مع صدام حسين في السنوات التي سبقت هجومه على الكويت – وتتضمن المشاركة بالاستخبارات على نطاق واسع، والإمداد بالقنابل العنقودية من شركة واجهة تشيلية، وتسهيل حصول العراق على المواد الوسيطة الكيماوية والجرثومية – هي مثال نموذجي للجانب السفلي من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إنه عالم يمكن للصفقات أن تعقد فيه مع الحكام المطلقين، وأن يتم التغاضي أحياناً عن خروقات حقوق

الإنسان، ويتم الوصول إلى توافق مع العاملين في تكاثر الأسلحة، وكل ذلك على أساس مبدأ أن "عدو عدونا صديقنا."[1]

وذلك في الحق مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية. ولكن تصادف أنه ليس مبدأ أمريكياً.

وفي الوقت الذي نقاوم فيه التضحية بالمبدأ لصالح الانتهازية النفعية، يجب علينا أن نجعل أحلافنا لا أكثر احتراماً وحسب بل أكثر علاقة بالحقائق الواقعة الجديدة لعصرنا وأكثر استهداء مستمراً بمبادئنا الديمقراطية كذلك. والآن يجب أن تبنى أهم أحلافنا، مثل الناتو، على الاشتراك العادل بالمنافع والأعباء على حد سواء. لقد تشكل حلف الناتو لاحتواء الشيوعية خلف الستار الحديدي. ويجب أن يكون أحد أهم أهدافنا الدولية هو إعطاء الناتو مقصداً جديداً وأكثر علاقة بالحقائق الواقعة. وذلك المقصد يمكن أن يتطور إلى حد كبير إلى التزام بصنع السلام على حدود أوروبا – مثل ما هو في البلقان – وما وراءها وإنشاء قوات لمقاصد خاصة لتنفيذ تلك المهمة. ويجب علينا أن نعيد تحديد المصالح المشتركة التي تؤدي بنا إلى الاستمرار في التحالف. وإذا كان على الناتو أن يقبل دور صنع السلام، فيجب بيان مناطق المصلحة الحيوية، وهياكل القيادة، والإسهامات النسبية وشرح ذلك بوضوح تفصيلي مقدماً قبل أي أزمة.

هناك فرق جوهري بين صنع السلام وبين حفظ السلام. صنع السلام هو استخدام قوات تدخل مدربة ومجهزة بشكل تعرضي لدخول بيئة نزاع وإيقاف الأعمال العدائية.وحفظ السلام هو استخدام قوات مدربة ومجهزة بشكل دفاعي لصيانة السلام بعد أن يكون قد تحقق. ونادراً ما يعترف نقاد جهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أن القوات المدربة والمجهزة بشكل دفاعي محكوم عليها بالفشل في بيئة النزاع الشديد.

وعلينا أن ننظر، على سبيل المثال، في إنشاء قوة تدخل من الناتو ذات مهام متعددة: المحافظة على خطوط الاتصالات البحرية مفتوحة، حماية تدفق إمدادات الزيت، والتعامل مع أي قوة يمكن أن تريد إعاقة التجارة الدولية أو تتقاضى بعض الإتاوة عن الاستخدام المفتوح لأي مضائق بحرية حيوية للعالم. وعلى مدى السنوات، يمكن لهذه المهمة عندئذ أن تتطور إلى قوة صنع سلام دولية كاملة النمو. وبشكل مشابه، فقد تركز نقاش كبير على قدرة الأمم المتحدة لصنع السلام، وهي قدرة يمكن أن تعمل على نحو مستقل عن قوة مشابهة من الناتو أو بالترادف معها.

هذا مجرد توضيح للطرق الأخرى التي تحتاج فيها أحلاف القرن العشرين إلى أن تكون أكثر علاقة بالحقائق الواقعية في القرن الحادي والعشرين. وبحسب قول لجنة أمن، "ليست كل مشكلة من مثل هذه المشكلات للدول الضعيفة والمخفقة، والعزل

العرقي، والعنف، والأزمات التي تولدها] يجب أن تكون مسؤولية الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، خصوصاً في عالم تكدس فيه قوى أخرى ثروة مهمة وموارد بشرية ذات شأن."[2] وأحد مكونات السياسة الخارجية للقرن الحادي والعشرين والمبنية على الفرص الموسعة هو تقوية القوى الإقليمية. فروسيا والصين والهند أمم أساسية في مناطقها، وهي تتحول إلى ذلك في العالم الأوسع من مناطقها. وسيكون نجاح التطور الديمقراطي في هذه الأمم حاسماً للاستقرار الإقليمي والاستقرار العالمي. وبسبب حجم هذه الدول وأهميتها في الوقت نفسه في منطقة كل منها فإن اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21 أعطت توصية من أهم توصياتها لإدارة بوش الجديدة تقول: إن علينا أن "نساعد التكامل بين القوى الكبيرة الأساسية، خصوصاً الصين، وروسيا، والهند لتندمج في التيار الرئيسي للنظام الدولي الذي يبرز."[3] وإضافة إلى ذلك، علينا أن نشجع أدواراً إقليمية قيادية أكبر لكل واحدة من هذه القوى. الديمقراطية ما تزال تمد جذورها في روسيا وما تزال تنتظر أن تتطور في الصين، وإن إخفاق الديمقراطية في التطور في أي واحدة من هاتين الأمتين العملاقتين سوف يكون له ملابسات عميقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى العالم.

وتقدم كوريا الشمالية مثالاً حياً عن المكان الذي يمكن فيه للصين أن تساعد على أن تقود – كما بدأت تفعل - في العزل

الإقليمي لأمة، وفي التفاوض الجماعي مع أمة تهدد أمن آسيا الشرقية أكثر مما تهدد أمننا. فإذا كنا غير قادرين على أن نقنع دولاً مجاورة لدولة خارجة على القانون مثل كوريا الشمالية بأن مصالحهم في خطر مرهونة بعزل وحل التهديدات، فنحن، عندئذ، سنعاني قرناً طويلاً. وتهديد كوريا الشمالية يؤكد أيضاً المبدأ الأول وهو أن الأحلاف يجب أن تشكل بشكل مناسب. كوريا الشمالية تسلمت الكثير من تقانتها النووية الحديثة من باكستان، حليفنا في أفغانستان. والحلفاء الحقيقيون لا يتركون مصالحهم الذاتية المباشرة تعرض شركاءهم للخطر. ولا نحن بقادرين على أن نتعامى تعاميا انتهازيا نفعيا باتجاه سلوك خطر في مكان مثل كوريا الشمالية، من أجل أن نحصل على الدعم في مكان آخر، مثل أفغانستان.

حديثاً فقط، سمعت أصوات محافظة بارزة تتكهن بمواجهة عسكرية لا مناص منها مع الصين. وملابسات تلك السياسة عسيرة على التخيل. وبدلاً من ذلك، فإن إيماننا بالعلاج الذي تقدمه الرأسمالية يجب أن يقودنا إلى تشجيع قوى الديمقراطية في الصين وبروزها بصفة قوة الاستقرار في المنطقة. إن الحزم، والثبات، والاحترام سوف تغلب الميل إلى الحرب في كل وقت.

وبشكل مشابه، تستطيع روسيا أن تصير، ويجب أن تصير، أمة غربية كبيرة ومصدراً كبيراً للزيت، بالمشاركة مع

شركات الإنتاج الغربية، لتحل محل الإمدادات غير المستقرة في الخليج الفارسي، ولتخفيض قوة تأثير الأوبك على الولايات المتحدة. وإضافة لما تقدم، يجب أن تصير روسيا شريكاً مستقراً في العالم الغربي الاقتصادي والسياسي- بما في ذلك الحصول على العضوية في الناتو - بأسرع ما يمكن. ويحاجج زبيغنيو بريجنسكي ويقول: "جزء من عملية بناء منطقة أوسع للسلام تستلزم أيضاً ربط روسيا وجرها إلى علاقات أقرب في وقت واحد مع أوروبا ومع المجتمع الأوروبي - الأطلنطي."[4] وتستطيع إمكانية الهند التقانية الضخمة أن تعطي الطاقة لثورة معلومات إقليمية وأن تساعد على وضع تلك الأمة بصفتها قائداً اقتصادياً وسياسياً في المنطقة.

وأخيراً، فإن طبيعة السيادة سوف تتغير في القرن الحادي والعشرين تحت ضغط العولمة، وقد تتطلب الأحداث تفويضاً انتقائياً للسيادة إلى منظمات دولية مصممة بشكل جديد لصنع السلام حيث ينفجر العنف، أو لتنظيم إنتاج الأسلحة وتكاثرها، أو لتنظيم العملة والأسواق المالية لمنع الانهيار الوشيك. ويجب اتخاذ كل حيطة لئلا تُلغى السيادة التقليدية للأمة الدولة بشكل غير ضروري أو بدون سبب وجيه. ولكن الأحداث قد لا توفر بديلاً غير إنشاء أنظمة حكم دولية جديدة مبنية بعناية لمنع الانهيار أو الفوضى.

إن صنع السلام المتعدد الأطراف سيكون مطلباً كوكبيا متزايداً. وكما لاحظنا آنفاً، فإن صنع السلام يتطلب قوات مدربة ومجهزة بشكل تعرضي – متعددة الأطراف وذلك لأن ما من أمة بمفردها، بما في ذلك القوة الكبرى الوحيدة، تستطيع أن تمتلك، أو يجب أن تمتلك، أو ترغب في أن تمتلك، القدرة على حفظ الأمن والنظام في العالم، وتعرضية لأن قوات صنع السلام لا تستطيع أن تحفظ السلام في الأماكن التي لا يوجد فيها سلام.

وإضافة إلى ذلك، قد يأتي الوقت قريباً عندما يُطلب من المؤسسات الدولية أن تنسق استقرار الأسواق والعملات، وأن تدمج بشكل أكثر أعمال البنك المركزي، وأن تنظم التجارة الدولية. والعولمة سوف تتطلب بشكل متزايد تنسيق الاقتصاد الكلي، ومقاومة الاتحادات الاحتكارية، وتنظيم الأعمال المصرفية والسندات، والسياسات الضريبية. وإلى هذه النشاطات تضاف السياسات الإنسانية مثل البيئة والصحة العامة. ويمكن القيام بواجبات تعاونية أخرى من قبل الكيانات الإقليمية الجديدة بل ومن تحالفات الراغبين.

وستكون هناك مناسبات متزايدة تتطلب منا فيها الظروف والعقل السليم وتوجب علينا أن نتشارك ونجمع سيادتنا لتنفيذ برامج حفظ السلام، وبناء الأمة، وتطوير العالم الثالث، ومكافحة انتشار الأسلحة، ومعايير العدالة. وكلما تجاهلنا أوامر

هذه الحقيقة الواقعة الجديدة أكثر ادخرنا سيادتنا أكثر، ثم سنصير معزولين أكثر، وسنكون تحت إغراء أكبر للجوء إلى قوتنا الخاصة، وستكون السيادة التي ستتبقى لنا لنحميها أقل.

الأمن والقدرة العسكرية:

بوصف المسألة مسألة مبدأ، ومسألة اعتراف بتاريخها الجمهوري يجب على الولايات المتحدة ألا تسعى إلى الإمبراطورية في الشرق الأوسط أو في مكان آخر. وبحسب ما تقوله تقارير منشورة، فإن مسؤولين كباراً في حكومتنا الحالية اقترحوا سابقاً أن ننشئ وجوداً عسكرياً أمريكياً دائماً في العراق المحتل لتخويف إيران وسورية، ولندرأ عن إسرائيل، ولنستبدل الزيت العراقي بالزيت السعودي. إن أي فكرة تتكلف العظمة مثل هذه للعب دور القوة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، هي حماقة ووصفة من أجل كارثة. فتكاليفها السياسية والمالية غير معروفة وربما كانت غير قابلة للمعرفة. على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترف إلا في تموز/يوليو 2003، أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً من سقوط حكومة بغداد، أن القوات العسكرية الأمريكية حماية للحكام والمديرين الأمريكيين وستبقى في العراق لمدة خمس سنوات على الأقل بتكلفة بليون دولار على الأقل في الشهر وبعدد غير معروف من الأرواح الأمريكية.[5] ومع استمرار

الهجمات ضد القوات الأمريكية، وبعثات العون الأممي، والبنى التحتية، فإن ذلك الاحتلال يمكن أن يقارب العقد من الزمان إلى حد كبير ويتوسع حجم الوجود العسكري الأمريكي، وتزيد التكاليف دراماتيكياً. والحقيقة الواقعة السياسية لمعارضة المواطن المتصاعدة قد تعيد هذه الأحلام الإمبراطورية الكبرى إلى الأرض تماماً.

هذا المخطط لإعادة صنع الشرق الأوسط حسب ما يعجبنا، وهو لم يعرض أبداً بهذا الشكل على الشعب الأمريكي، يمثل حلماً سرياً بإمبراطورية، وهو معاكس للمبادئ التقليدية لأمريكا. هذا هو، بلا ريب، السبب الذي من أجله لم يناقش علناً أبداً بوصفه سياستنا الرسمية. السياسة السرية هي لا محالة سياسة سيئة.

من غير أن نعرف ما هي مقاصدنا العظيمة في المنطقة، فإن الشكوك تتصاعد بشكل مشروع عندما تنتشر إشاعات الإمبراطورية من خلال ما ترجف به صالونات واشنطون. نحن نتولى مسؤولية إعادة بناء العراق، ومسؤولية الحَكَم في خصوماته الإثنية المريرة، ونتحمل تكلفة إعادة بناء أمة من 22 مليون نسمة، ونضع عشرات الآلاف من الأمريكيين العاملين في الخدمة في خطر لعدد من السنين غير معلن. ولكن الاستنزاف المستمر للقوات الأمريكية من حرب العصابات قد تكون في نهاية المطاف سبباً في تراجعنا

عن الأنقاض المهدمة وترك العراق ينحدر ليؤول إلى بالوعة العنف القبلي على محطة سي إن إن. وهنا يبدو واضحاً الفرق بين "الإستراتيجية" الضيقة للاستباق وبين فكرة الإستراتيجية الكبرى وهي أكثر شمولاً بشكل شاسع. وبحسب ما يقول الإستراتيجي البريطاني بي. إتش. ليدل هارت:

" إن أفق الإستراتيجية محدود بالحرب، أما الإستراتيجية الكبرى فتنظر إلى ما وراء الحرب تنظر إلى السلام الذي يعقب الحرب. ولا يجب على الإستراتيجية الكبرى أن تدمج الأدوات المتنوعة وحسب [القدرات]، بل يجب عليها كذلك أن تنظم استخدام هذه الأدوات بشكل تتجنب معه تخريب حالة السلام المستقبلية، وذلك من أجل أمنها وازدهارها. إن حالة السلام المزرية، لكلا الطرفين، والتي تلت معظم الحروب نستطيع أن نتتبعها ونعود بها إلى الحقيقة المتمثلة في أن مجال الإستراتيجية الكبرى، بخلاف الإستراتيجية، هو أرض مجهولة في الجزء الأعظم منه، أرض ما تزال تنتظر الاستكشاف والفهم."[6]

إن صراع أمريكا من أجل تخليص نفسها من العراق و"حالة السلام المزرية" لها، هو دليل مؤلم يشهد على الحقيقة المتمثلة في أن إستراتيجية الأمن القومي المبنية على الحرب الاستباقية لم تكن جزءاً من إستراتيجية كبرى كان أحد مقاصدها العظيمة هو تحقيق "حالة السلام المستقبلية" وصونها.

إن شكلاً ديمقراطياً من حكومة مثل حكومتنا يتطلب موافقة الشعب على سياسات أمته وعلى الالتزامات، في الأرواح والثروات، التي تتطلبها هذه السياسات، قبل، غزو الأمم الأجنبية لا بعده. أما عندما لا تكون الموافقة المبنية على اطلاع الشعب منشودة ولا معطاة، فإن السياسة محتوم لها أن تفشل عندما تحل الوقائع الحقيقية القاسية محل مخططات التعاظم المتكلف، السرّية عادة.

يجب أن نستخدم القدرة العسكرية الأمريكية بحكمة وكياسة، بل يجب أن تكون الحكمة والكياسة الآن أكبر لأننا نحن القدرة العسكرية المهيمنة على الأرض ونفوق الآخرين بعدة درجات من الضخامة. فنحن الآن نصرف في كل عام على مؤسستنا العسكرية أكثر مما تصرفه القوى الكبيرة الخمس التي تلينا على الأقل وتشمل الصين، وروسيا، والمملكة المتحدة مجتمعة، ويقدر أن الولايات المتحدة سوف تضع في العقد القادم من ثروتها في مؤسستها العسكرية أكثر مما تضعه *كل* البقية الباقية من سائر دول العالم مجتمعة.

يجب أن تستخدم قواتنا بالدرجة الأولى لحماية مصالحنا الأمنية المشروعة ومصالح حلفائنا. وعندما تنتشر قواتنا في الخارج، يجب النص بوضوح على معايير معينة والوفاء بها. يجب أن نحدد أهدافنا السياسية والعسكرية، ويجب أن تكون غاياتنا السياسية

محسوسة، ويمكن الحصول عليها، ومنصوصاً عليها بعبارات مادية حسية. ويجب أن يدعم الشعب الأمريكي استخدام قواتنا في أي عملية عسكرية مستمرة، ويجب أن يكون على علم كامل بالمستويات المقترحة من القوة العسكرية ومن التكاليف المحتملة، بما في ذلك الأرواح الإنسانية. وينبغي ألاّ تندب قواتنا العسكرية إلا بعد أن تكون الوسائل الدبلوماسية، والسياسية، والأخرى لحل النزاع قد استنفدت وبعد أن يتقرر أن القوات المحلية غير كافية لحل النزاع فقط. وضمن الدوائر الحاكمة ودوائر صنع السياسة على الأقل، يجب أن نكون واضحين كيف نعتزم أن نحقق هدفنا وما هي الإستراتيجيات والتعبئات (التكتيكات) والعقائد التي ننوي أن نستخدمها. ويجب أن نحدد هياكل القيادة تحديداً واضحاً، وأن تكون خطتنا للعملية بسيطة وقابلة للتحقيق في تنفيذها.[7]

هناك القليل من الأسباب الأمنية، إن وجدت مثل هذه الأسباب، التي تجعل الشعب الأمريكي – الذي تعود إليه ملكية القوة العسكرية الأمريكية – لا يستطيع أن يكون راضياً على نحو أفضل عن أن هذه الشروط قد تم الوفاء بها قبل ا لذهاب إلى حرب في العراق أو في مكان آخر. والمبدأ المعرض للخطر هنا هو الانفتاح والصدق مع الشعب الأمريكي، الذي يقوم أبناؤه وبناته بالقتال في حروبنا. لقد علّمَنا التاريخ مراراً وتكراراً، ليس أقله في

فيتنام ويحتمل تماماً في العراق، أن الإخفاق في الكشف الكامل عن التكاليف الممكنة في الأرواح وفي ضرائب العمليات العسكرية المقترحة هو الوصفة لتأكل الثقة العامة عندما تنقلب الظروف ضدنا، وتصبح بدورها، وصفة للكارثة السياسية. إن من الحكم البدهية أن السياسة التي لا يمكن أن تكشف بصدق هي السياسة التي لا يمكن أن تنجح.

يجب علينا، مع حلفائنا، إما أن نسعى إلى منع حالة الفشل أو أن نُعد لها. نحن وحلفاؤنا لم نفعل مثل ذلك في يوغوسلافيا، ومئات الآلاف من الناس عانوا من ذلك الإهمال.إن العراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية، مثلها مثل يوغوسلافيا، كلها خلطات مصطنعة جمعت معاً لإرضاء الطموحات والمنافسات الأوروبية التي تلت الحرب العالمية الأولى. ويجب أن تتخذ الاستعدادات لإدارة إعادة هيكلتها إذا وهت خطوط الترابط والالتحام، خصوصاً في العراق. والعقوبة على عدم الرغبة في توقع حالة الفشل أو عدم القدرة على ذلك هي عقوبة قاسية.

يقف العراق الآن بوصفه أحدث مثال مباشر على المشكلة المهددة في الدولة المهزومة. ويدير البلد حاكم أمريكي عسكري لمدة تزيد على بضعة شهور وهو يدعو بقية وحدات الحرس الجمهوري إلى أن تلقي حصاراً على قصر الإمبراطور الأمريكي – وهو قرع للطبول مألوف جداً من قبل. ولكن عراق ما بعد الحرب

لا يقف وحده، فالكونغو ونيجيريا، حتى باكستان يحتمل أن تكون معهما، تعرض أمثلة مباشرة عن الوجهة التي تتمايل نحوها العواقب الإنسانية لإخفاق الدولة، وبالتالي، العواقب الجيوسياسية لها. وأفغانستان، التي بدا تحريرها سهلاً في وقته، تبرهن أن تهدئتها ونشر الديمقراطية فيها أقل سهولة. إن انبعاث طالبان يؤكد الحقيقة الواقعة للاحتلال العسكري الأمريكي الطويل الأمد في أمة مقهورة قبلية، أو دينية، أو استبدادية (وفي هذه الحالة الثلاثة كلها) في أثناء العملية المؤلمة البطيئة لبناء المؤسسات الديمقراطية. جيل واحد لا يكفي في الغالب.

وسواء أحبت الولايات المتحدة أو لم تحبب، فإن هذا العبء – أي، التكاليف الإنسانية للحرب (التي سماها ليدل هارت "الحالة المزرية للسلام") – يجب أن تحسب وأن تحمل عندما نغزو بلداً أو عندما تخفق دولة كنا قد تولينا المسؤولية عنها. وسواء أسميناها "بناء الأمة" أو أي اسم آخر، فإن الولايات المتحدة ستكون في نهاية الأمر مطالبة بأن تستعين بالعالم الديمقراطي الأوسع في توقع العبء الجماعي الناجم عن دعم الدول الهشة أو عن إعادة هيكلة تلك الدول التي تخفق أو التي تسببنا نحن بإخفاقها. إنه لعسير، كما رأينا، أن ننظم المجتمع الدولي لمساعدة الأمم في إعادة البناء في تلك الأمثلة التي تصرفنا فيها وحدنا، أو مع دعم ضيق، في إطاحة الحكومات الموجودة، ضد رأي المجتمع الدولي.

ومع تطور طبيعة النزاع، يكون المطلوب مفهوماً موسعاً للأمن. وبصفتي كنت داعياً للإصلاح العسكري طوال السنوات العشرين الماضية، فإنني الآن أحاجج من أجل تطبيق مبادئ الإصلاح على الدبلوماسية الأمريكية – أي، إستراتيجيات جديدة، وعقائد جديدة، وطرق جديدة لهيكلة العلاقات. ولن يكون الأمن قابلاً للتحقيق إلا إذا استطعنا فقط أن نحرم قوى العنف الجديدة من المصادر الأساسية للمال، ومن الأسلحة، ومن الملاذ الآمن، ومن المجندين. وهذه القوى تشمل المافيات، والقرصان، ومعظم الإرهابيين كلهم، والآخرين "العاملين من غير دولة". والأنواع الجديدة من التهديدات سوف تتطلب أنواعاً جديدة من المقاومة – مقاومة شبه عسكرية وقوات خاصة مدربة ومجهزة خصوصاً للتعامل مع أشكال الحرب شبه الإجرامية.

ولكن الأمن سوف يأخذ بشكل متزايد أبعاداً عسكرية إضافية، مثل فرص للنمو الاقتصادي، واستقرار المجتمعات والثقافات، والقدرة على التلاؤم من بلاد متباينة مع العصر الجديد للمعلومات والعولمة، ويمكن حتى تطور أشكال جديدة من الحكومة الديمقراطية. أكثر التعريفات اتساعاً للأمن سوف تتطلب وسائل أكثر اتساعاً لتحقيقها – وسائل من الدبلوماسية، ومن النمو الاقتصادي، ومن الاستثمار المتفرق المفيد بشكل مباشر للشعب المسلوب الملكية أكثر مما هو مفيد للنخب الغنية من قبلُ.

الفرص والثورة الاقتصادية :

في استخدامنا لقوتنا الاقتصادية لتقديم الفرص والأمل في العالم الأقل تطوراً نستطيع أن نبدأ بمخيمات اللاجئين والاقتصادات غير العاملة حيث يعيش أكثر بكثير من بليون نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش 3 بلايين نسمة على أقل من دولارين في اليوم. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع وحدنا أن نخفف آلام هذه الجماهير المعدمة، فإننا نستطيع أن نساعد في إنشاء مؤسسات دولية تستطيع أن تبدأ في فعل ذلك عن طريق دعم بناء البنية التحتية الأساسية – خصوصاً تطوير مصادر الماء، وتقديم القروض الصغيرة لتمويل المأوى وخلق إيراد خاص، ومهاجمة الأمراض مثل الإيدز والملاريا، ولتعليم محو الأمية الكوني الشامل، وللتطور الزراعي بما فيه الكفاية لتوفير مستوى كاف للتغذية.

العون الأجنبي التقليدي الذي يعمل من المستوى الأعلى إلى الأدنى، أي، "الأعلى – الأسفل" يجب أن تستبدل به طرق جوهرية جديدة لإنشاء الفرص الاقتصادية. وتقدم برامج الإقراض الصغير في آسيا وأمريكا اللاتينية أملاً خاصاً من أجل مدخل جديد للتطور. ويجب أن تعالج على وجه الخصوص حاجات النساء في العالم النامي أيضاً. ومن خلال هذه القنوات مثل التعليم، والإقراض الصغير، والتقانة الزراعية، وحقوق التملك، وتمكين المرأة –

خصوصاً الأمهات – يحسِّن صحة الأطفال، وتعليمهم، وتغذيتهم ويرفع ظروف المجتمع بوجه عام.

أمريكا الشركات يجب أن تساعد في الصراع من أجل إيجاد الفرص الكوكبية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن بعض الأعمال التجارية الأمريكية كانت قوات تعمل في سبيل التقدم الكوكبي، فإن الشركات الأمريكية إجمالاً عكست قيم السياسة الدولية لبلادها وأهدافها إما بشكل طوعي أو لم تفعل ذلك مطلقاً. وفي المستقبل، يجب على الشركات الأمريكية أن تضع معايير إنسانية ضد تشغيل الأطفال وعمل العبودية، من أجل تحسين حقوق العامل، ومن أجل استئصال الضرر البيئي في العالم النامي. وبتأسيس معايير للسلوك، كما في قانون ممارسات الفساد الأجنبي، على سبيل المثال، وهو يمنع الرشوة وإفساد المسؤولين المحليين، فإن المصالح التجارية الأمريكية قد أبانت بذلك أنها تستطيع، في معظم الحالات، أن تكون منافسة حتى وهي تمثل مبادئ أسمى. ويجب على الشركات الأمريكية، التي تمثل المصالح الأمريكية، أن تكون من المواطنين الصالحين في الخارج بقدر ما هي في الوطن، وذلك لأن أمريكا الشركات، مثلها مثل حكومة الولايات المتحدة، يحكم عليها بسلوكها، ونحن، الأمريكيين، كلنا يحكم علينا بسلوك الطرفين على حد سواء.

وأخيراً، فلكي نستخدم قدرتنا الاقتصادية لكسب العالم إلى جانب قضيتنا واستبدال الفرص باليأس، يجب أن تكون الأسواق الأمريكية مفتوحة لمنتجات أفقر شعوب العالم. إن الحماية ضد هذه المنتجات تؤذي المستهلكين الأمريكيين والعمال الأجانب وتعيق مسيرة الديمقراطية. يجب علينا أن نستمر في كوننا قادة كوكبيين في توسيع التجارة العالمية من خلال بيان مبادئ الانفتاح والمساواة في التعامل.

إن سياسة دولية للفرص الموسعة والديمقراطية الليبرالية المبنية على الاقتراح الذي ينص على أننا جميعاً في هذا معاً يمكن أن ندعى باسم التعاونيين أو الدوليين، أو المتعددي الأطراف، أو بأي واحد من عدد من التعابير المشابهة. وقد تكون حادثة عفوية مرتجلة وحادثة مدفوعة، أو قد تكون مبنية بشكل دائم حول سلع مشتركة، إضافة إلى التهديدات المشتركة والأعداء المشتركين، ويصادق عليها بمعاهدة، أو باتفاقية، أو بحلف. وإلى حد ما، فإن الكيفية التي تتعاون بها أمم العالم تتقرر بالاعتبارات الذرائعية العملية، وبكلمات أخرى، بالاعتبارات التي تعمل.

ولكن، إذا كانت الغايات مثل رفع مستويات المعيشة الكوكبية من خلال الفرص الموسعة، أو بناء الأمة، أو مكافحة تكاثر الأسلحة، أو مأسسة الأمن والاستقرار من خلال توسيع مدى وصول الديمقراطية الليبرالية، هي غايات طويلة الأمد،

وكاسحة في مداها، وشاملة في مقتضيات المشاركة فيها، فسيكون مطلوباً وجود مؤسسات مهيكلة لها درجة ما من السلطة، إن لم تكن السيادة. وهذه المسألة، مرة أخرى – السيادة القومية مقابل العمل الجماعي – سوف تبرز بصفتها مسألة من المسائل السياسية المهيمنة في هذا القرن.

والخيارات بالنسبة إلى الولايات المتحدة محدودة. أحدها أن تتصرف آحادياً من طرف واحد. وآخر هو أن تشكل تحالفات، مرتجلة حسب الموقف، من الراغبين في التحالف. وثالث هو أن تشرك المؤسسات الدولية الموجودة مثل الولايات المتحدة. والخيار الأخير هو أن تبتدع مؤسسات جديدة لم تعرف بعد ولم تجرب. ومن الغريب، أن عمليات الولايات المتحدة في العراق قد أشركت كل الخيارات ماعدا الخيار الرابع. لقد أعلنا رغبتنا بالتصرف آحادياً من طرف واحد. وتلقينا أخيراً بعض الدعم من بريطانيا العظمى ودعماً اسمياً جداً من قلة آخرين – لا أحد من الحلفاء الكبار. بعدئذ، بعد مدة قصيرة، تطلبت منا السياسات الصعبة القيادة والتكاليف المذهلة، ومقاومة حرب العصابات أن نعود مرة أخرى إلى الأمم المتحدة لطلب المساعدة، وكان كل ذلك في غضون ستة شهور.

والبديل الذي نحاجج عنه هو سياسية *توقعية* دولية (أي، سياسية لا تنتظر الأزمات لتنشأ) مبنية على السيادة التعاونية،

والقرار الجمعي من الأمم الدول لتقوم بتجميع سياداتها للتعامل مع التهديدات والفرص على حد سواء بطريقة مهيكلة تنفع مصالح الجميع. وإذا كنا نريد أن نقود العالم، فيجب أن نبقى مرتبطين بالعالم وأمامه بطريقة تحترم شعوب العالم.